TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/40(2)/26
17 June 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤

تقرير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

(A) GE.94-52606

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	٥
أولا -	الاجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين	٦
	ألف - الاستنتاجات والمقررات التي اعتمدها المجلس	٦
	الاستنتاجات والمقررات ٤١٥ (د-٤٠): استعراض منتصف المدة	٦
	المرفق: اختصاصات الأفرقة العاملة المخصصة	١٣
	أولا- اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة	١٣
	ثانيا- اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بدور المؤسسات في التنمية	١٥
	ثالثا- اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد	١٧
	باء - اجراءات أخرى	١٨
	١- إنشاء لجنة تحضيرية تعنى بندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة	١٨
	٢- اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح	١٨
	٣- مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات	١٩
ثانيا -	موجز للمداولات	٢٠
	استعراض وتقييم برامج العمل (منتصف المدة)	٢٠
	- الاجراء الذي اتخذه المجلس	٣١
ثالثا -	المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل	٣٢
	ألف - افتتاح الدورة	٣٢
	باء - مكتب المجلس	٣٢

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
جيم -	جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة	٣٣
دال -	جدول الأعمال المؤقت لكل من الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين والدورة التنفيذية المقبلة للمجلس	٣٣
هاء -	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٣٤
واو -	اعتماد تقرير المجلس	٣٤

المرفقات

المرفق		
الأول -	جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية	٣٥
الثاني -	العضوية والحضور	٣٧

مقدمة

١ - وفقا للجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد، عقد مجلس التجارة والتنمية الجزء الثاني المستأنف لدورته الأربعين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤. وأثناء الدورة، عقد المجلس جلستين عامتين هما الجلستان ٨٤٢ و٨٤٣.

٢ - وقد انعقدت الدورة المستأنفة لكي تعالج بالتحديد البند ٧ من جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس وهو "استعراض وتقييم برامج العمل (منتصف المدة)".

٣ - وذكّر رئيس المجلس في ملاحظاته التمهيدية بما ورد في الفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا حيث طُلب من المجلس

> "أن يُجري، في منتصف الفترات الواقعة بين المؤتمرات، استعراضا وتقييما لبرنامج عمل الجهاز الحكومي الدولي، بما في ذلك برنامج عمله هو؛ ولبرامج المساعدة التقنية؛ وكذلك، على أن يوضع في الاعتبار الجدول الزمني المقرر في هذا الصدد، للميزانية البرنامجية وللخطة المتوسطة الأجل، بغية ضمان التكامل التام لجميع الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد، ولوضع أو تعديل الأولويات للفترة الممتدة حتى وقت انعقاد المؤتمر التالي".

كذلك ذكّر بأنه، لغرض تحقيق تقدم في أعمال المجلس استجابة للفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا، انشىء الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة، المؤلف من ممثلين للدول الأعضاء في الأونكتاد، وذلك أثناء المشاورات الشهرية التي أجراها الأمين العام في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وقد عقد الفريق العامل غير الرسمي اجتماعه الأول في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ برئاسة الأمين العام للأونكتاد. وعقد الفريق العامل ما مجموعه تسعة اجتماعات. وورد موجز لحصيلة مداولات الفريق العامل في الوثيقة TD/B/40(2)/L.7 وAdd.1.

٤ - وأخيرا، رحّب ترحيبا حارا بالسيدة مارغريت أنستي التي ستقوم بعرض التقرير الذي اعدّه الخبيران الاستشاريان المستقلان بعنوان "التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" (TD/B/40(2)/14) (انظر الفرع ثانياً، الفقرات ١٤ - ٢٥ أدناه).

أولا - الاجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين

ألف - الاستنتاجات والمقررات التي اعتمدها المجلس

البند ٧- استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة)

الاستنتاجات والمقررات ٤١٥ (د - ٤٠): استعراض منتصف المدة[١]

الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية

١- تطلب الفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا إلى مجلس التجارة والتنمية "أن يجري في منتصف الفترات الواقعة بين المؤتمرات استعراضاً وتقييماً لبرنامج عمل الجهاز الحكومي الدولي، بما في ذلك برنامج عمله هو؛ ولبرامج المساعدة التقنية؛ وكذلك، ومع وضع الجدول الزمني المقرر في هذا الصدد في الاعتبار، للميزانية البرنامجية وللخطة المتوسطة الأجل، بغية ضمان التكامل التام لجميع الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد، ولوضع أو تعديل الأولويات للفترة الممتدة حتى وقت انعقاد المؤتمر التالي".

٢- وقرر المجلس، في الجزء الأول من دورته الأربعين، الترتيب لعقد دورة مستأنفة للمجلس (٢٥-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤) تخصص لاستعراض منتصف المدة.

٣- وتقرر في المشاورات الشهرية للأمين العام المعقودة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إنشاء فريق عامل غير رسمي لاستعراض منتصف المدة يتألف من ممثلين للدول الأعضاء في الأونكتاد. وقد عقد الفريق العامل غير الرسمي اجتماعه الأول في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ برئاسة الأمين العام للأونكتاد.

٤- وأكد الاجتماع الأول، على اعتبار أنه لن تكون هناك محاولة لإعادة صياغة نصوص التزام كرتاخينا، ان عمل الفريق العامل غير الرسمي سيشمل ما يلي:

---

(١) عممت في البداية في TD/B/40(2)/L.9

(أ) استعراض لبرامج عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية يجري في إطاره إيلاء الاعتبار لمدى تنفيذ توصيات الأونكتاد الثامن. وستشمل هذه العملية أيضاً تقييماً لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية الوارد ذكرها في الجزء الثالث من التزام كرتاخينا، وسيشمل بالإضافة إلى ذلك استعراضاً لهيكل جهاز الأونكتاد الحكومي الدولي، بما في ذلك ما يمكن إجراؤه من تعديلات في هيكل الأفرقة العاملة المخصصة، وتقييماً لبؤرة الاهتمام الراهنة لمختلف اللجان الدائمة؛

(ب) استعراض للسياسات المتبعة في برامج التعاون التقني للأونكتاد، على أساس التقرير المقدم من السيدة مارغريت أنستي والسيد ليلانادا دي سيلفا (TD/B/40(2)/14)؛

(ج) مهمة زيادة فعالية تكامل مختلف مجالات عمل الأونكتاد وإلقاء النظر مرة أخرى على الأولويات فيما بين البرامج الفرعية والأنشطة في إطار الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

٥- واتفق الاجتماع الأول أيضاً على أن يجري عمل الفريق العامل غير الرسمي بطريقة غير رسمية وشفافة ومفتوحة للجميع. وأن يكون الهدف هو إعداد العمل المطلوب لاستعراض منتصف المدة والتقدم به قدر الإمكان بما في ذلك، إن أمكن، إعداد مشروع وثيقة يعتمده المجلس في دورته المستأنفة لاستعراض منتصف المدة في أيار/مايو ١٩٩٤.

٦- وعقد الفريق العامل غير الرسمي ما مجموعه تسعة اجتماعات. ويرد في TD/40(2)/L.7 وAdd.1 تقرير عن أعمال تلك الاجتماعات.

تقييم مجلس التجارة والتنمية لتجربة ما بعد كرتاخينا

٧- تحقق تقدم كبير في تنفيذ التزام كرتاخينا. وكانت عملية المداولة الحكومية الدولية، لا سيما تبادل الخبرات الوطنية، مفيدة. وأظهرت الهياكل وأساليب العمل التي أنشأها الأونكتاد الثامن إمكانيات كبيرة لتحقيق النتائج المطلوبة. وكانت التجربة المتعلقة بآلية الأفرقة العاملة المخصصة تجربة قيمة على نحو خاص. فقد اتسمت اجتماعات هذه الأفرقة عموما بارتفاع المستوى التقني للاجتماعات وضخامة حجم العمل وعدة استنتاجات توفر التوجيهات للعمل المقبل وتوجد الأساس لمواصلة التحرك في التسلسل الدينامي والتقدمي المتوخى في التزام كرتاخينا.

٨- وفي الوقت نفسه، كان من شأن العمل الذي قام به الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة، وتقارير الأفرقة العاملة المخصصة، وتقييمات رؤساء الهيئات الفرعية، أن ساعد المجلس في تحديد المجالات التالية التي تحتمل التحسين والتغيير:

(أ) نظراً لما يوجد من قيود على موارد الدول الأعضاء وأمانة الأونكتاد، وقيود الجدول الزمني منذ الآن وحتى انعقاد الأونكتاد التاسع، فهناك ضرورة لتبسيط هيكل هيئات المجلس الفرعية وأساليب العمل. وينبغي بصفة خاصة تقليل عدد الهيئات الحكومية الدولية وأن تكون لهذه الهيئات ولايات أكثر تركيزاً وأهداف أكثر واقعية يمكن تحقيقها. وهناك ضرورة أيضاً لتقليل عدد الاجتماعات وللالتزام الدقيق بالخطوط التوجيهية الراهنة بشأن جداول الأعمال والوثائق؛

(ب) ينبغي تجنب الازدواج في غير ضرورة سواء داخل الأونكتاد أو في عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية أو عمل المنظمات الأخرى. وفي الوقت نفسه، هناك مجال للتكامل حيثما تكون القضايا المنظورة في منظمات أخرى موضع بحث من منظور الأونكتاد الخاص به؛

(ج) تواجه بعض البلدان النامية المهتمة، وبخاصة أقل البلدان نمواً، صعوبات في مجال الاشتراك في عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية. وينطبق هذا بصفة خاصة على الاشتراك بخبراء من عواصم البلدان. وجرى الاعتراف أيضاً بأن الاهتمام التي تنفرد بها أقل البلدان نموا ينبغي أن تنعكس بصورة أفضل في الوثائق وفي جداول أعمال الأجهزة الحكومية الدولية للأونكتاد؛

(د) يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لجعل نتائج المداولات الحكومية الدولية أكثر توجها للسياسات وللعمل، بغية الموافقة على التزامات قابلة للتنفيذ كلما أمكن ذلك، طبقاً للفقرة ٥٧ من التزام كرتاخينا.

مجلس التجارة والتنمية

الدورات العادية

٩- صادق المؤتمر في دورته الثامنة على تواتر دورات المجلس العادية ومضمونها. وبذلك يتعين التقدم بمقترحات التغيير في هذا الصدد، حسب الاقتضاء، إلى الأونكتاد التاسع. ومن بين المقترحات المطروحة تخفيض مدة اجتماعات المجلس وتضمينها جزءاً رفيع المستوى، بما في ذلك إمكان عقد اجتماع للمجلس على المستوى الوزاري فيما بين المؤتمرات، وهو ما ينبغي أن يوليه المجلس المزيد من النظر على سبيل الإعداد لمقرر يتخذه المؤتمر. ولهذا الغرض، طلب إلى الأمانة بحث الآثار المترتبة على مختلف المقترحات، والتقدم بتقرير عنها إلى المجلس.

١٠- تنص الفقرة ٦٧ من التزام كرتاخينا على أنه "ينبغي تعزيز وظيفة المجلس فيما يتعلق بالسياسات. وينبغي أن يكون المجلس أكثر نشاطاً في تكييف أعمال المنظمة تبعاً للظروف الاقتصادية المتغيرة على نطاق العالم، وفي استعراض برامج وأولويات العمل، وفي تشجيع زيادة الكفاءة، وفي الاستجابة للتقارير المقدمة من هيئاته الفرعية من أجل إعطاء زخم للأعمال الجارية". وبغية الإسهام في هذه المهمة، ينبغي

لبنود جدول الأعمال التي تختار لينظر فيها المجلس أن تركز على نحو يتيح للمجلس توفير التوجيه للسياسات. وينبغي اختيار المواضيع التي تعكس ميزة الأونكتاد النسبية في المجال المؤسسي، كما تسمح بقدر من التكامل مع عمل المنظمات الأخرى. كما ينبغي أن يسترشد اختيار المواضيع أيضا بمقتضيات التزام كرتاخينا وبالحاجة إلى ضمان التعاون مع عمل هيئات المجلس الفرعية. وينبغي استمرار ممارسة دعوة الخبراء.

دورات المجلس التنفيذية

١١- تظل الدورة التنفيذية للمجلس آلية قيّمة ولو لم تواكب بشكل كامل التوقعات المرجوة منها. ومن المتفق عليه بوجه عام أنه ينبغي وضع طرائق من أجل الاستفادة المثلى من هذه الآلية. وقد يكون من الضروري مع ذلك إجراء المزيد من التعديلات في ضوء أية مقررات يتخذها الأونكتاد التاسع بشأن تواتر ونطاق دورات المجلس العادية.

١٢- وفيما يتعلق بطرائق التحسين، كان ثمة اقتراح بعقد نوعين من اجتماعات الدورة التنفيذية، يكون أحدهما سابقاً للدورة يُدعى إليه بصفة رئيسية لمعالجة المسائل الإجرائية/الإدارية/التنظيمية، وينعقد الآخر أيضاً على فترات منتظمة بين الاجتماعات الرسمية للمجلس ليعالج بصفة رئيسية مسائل السياسات. والمرجو من الأمانة أن تقترح، بالتشاور مع الدول الأعضاء، المزيد من التحسينات في وظيفة الدورات التنفيذية والدور المنوط بها، آخذة في الاعتبار وظائف الدورات العادية لمجلس التجارة والتنمية، وأن تتقدم بتقرير عن ذلك إلى دورة المجلس العادية التالية.

اللجان الدائمة

١٣- لم تتمكن اللجان الدائمة من تنفيذ برامج عملها بالقدر الكافي الذي يسمح بإجراء استعراض متعمق لأدائها في هذه المرحلة. وعلى أية حال فإن التزام كرتاخينا يدعو إلى إجراء هذا الاستعراض فوراً قبل انعقاد الأونكتاد التاسع. إلا أنه ينبغي في غضون ذلك أن تكون جداول أعمال اللجان الدائمة أكثر تركيزاً وأن تعكس أولويات واضحة.

١٤- ولهذا الغرض، ينبغي للاجتماعات القادمة للجان الدائمة ألا تنظر في أكثر من موضوعين رئيسيين يمكن أن تبحثهما أفرقة خبراء قبل ذلك حسب الاقتضاء. ويمكن تحقيق المزيد من الفائدة عن طريق اشتراك خبراء في اجتماعات اللجان الدائمة نفسها. وينبغي تحسين تضمين مداخلات الخبراء في الاجتماعات على نحو يسمح، بصفة خاصة، بإجراء حوار متعمق بين الخبراء والوفود.

١٥- والمجلس يحيط علما بالتوصيات المقترحة من رؤساء اللجان الدائمة في تقييماتهم.

الأفرقة العاملة المخصصة

١٦- يوافق المجلس على أن الأفرقة العاملة المخصصة الخمسة القائمة عالجت، ولو بدرجات متفاوتة، جميع العناصر الواردة في اختصاصات كل منها وأنه ينبغي إنهاء عملها.

١٧- وتجدر الإشارة إلى أن المجلس أنشأ بمقرره ٣٣٩ (د-٣٩) بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، فريقاً عاملاً مخصصاً لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح. وقد أحاطا المجلس علماً بأن اختصاصات هذا الفريق العامل المخصص لم توضع حتى الآن، وبأن المشاورات مستمرة في هذا الصدد.

١٨- فيما يتعلق بالكفاءة في التجارة، إضافة إلى توصية الفريق العامل المخصص المعني بالكفاءة في التجارة، يقرر المجلس إنشاء لجنة تحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة. كما يوافق المجلس أيضاً على أن يجتمع في دورة تنفيذية في أقرب فرصة ممكنة تعقب تلك الندوة وأن ينظر في أي عمل من أعمال المتابعة تتبين الحاجة إليه.

١٩- ويرى المجلس، بغية اتاحة معالجة المواضيع معالجة فنية متعمقة، أنه ينبغي اقتصار عدد الأفرقة العاملة المخصصة الجديدة على ثلاثة أفرقة.

٢٠- يقرر المجلس إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة مخصصة تركز بالترتيب على المواضيع العامة الثلاثة التالية:

- الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة، والبيئة، والتنمية؛

- الفريق العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية؛

- الفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق الجديد للتجارة الدولية.

٢١- يطلب التزام كرتاخينا أن تكون لهذه الأفرقة العاملة ولاية محددة جداً. وتحقيقاً لهذا الهدف، وكيما يتاح أيضاً للأفرقة الجديدة أن تبدأ عملها الموضوعي فور تشكيلها، وافق المجلس على اختصاصات/برامج عمل (انظر المرفق) وقرر أنه سيوافق، في دورة تنفيذية لاحقة، على جداول أعمال الدورة الأولى لتلك الأفرقة. ومن المفهوم أن هذا المقرر أتخذ على أساس أن جوانب السياسة العامة العريضة لبعض القضايا التي تغطيها الأفرقة العاملة أعلاه، مثل التنمية المستدامة والسياسة التجارية، سيبحثها مجلس التجارة والتنمية.

٢٢- يوافق المجلس على عقد حلقة دراسية بشأن الترتيبات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. ومن المفهوم أن هذه الحلقة الدراسية ستنظم وفقاً لذات الأساس المالي المستند إليه فيما يخص الأفرقة العاملة المخصصة.

٢٣- ويقرر المجلس أن يبحث في دورة تنفيذية تنعقد في أقرب فرصة ممكنة طرائق بحث ما يترتب على القضايا الجديدة أو التي تستجد في جدول أعمال التجارة الدولية من آثار بالنسبة للفرص التجارية للبلدان النامية وللبلدان التي في مرحلة انتقال المعنية.

استعراض السياسة العامة للتعاون التقني

٢٤- كان مطروحاً على المجلس تقرير بشأن "التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" المعد من السيدة مارغريت أنستي والسيد ليلانادا دي سيلفا (TD/B/40(2)/14) بناء على طلب الأمين العام للأونكتاد. والدول الأعضاء تؤكد مجدداً تأييدها القوي للتعاون التقني بوصفه إحدى الوظائف الرئيسية للأونكتاد. ويعرب المجلس عن تقديره للتقرير ويرحب باتجاهه العام وبتأكيده على ضرورة تعزيز التعاون التقني للأونكتاد ضمن وظائف الأونكتاد المشار إليها في الفقرة ٥٠ من التزام كرتاخينا.

٢٥- ويقرر المجلس عقد دورة تنفيذية استثنائية في أقرب فرصة ممكنة لإكمال استعراضه للتقرير وأنه على ضوء ذلك سيبت في التوصيات الواردة فيه. والمجلس، مع اعترافه بأن المقررات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للأونكتاد تندرج في نطاق مسؤوليات الأمانة، يدعو الأمين العام للأونكتاد أن يبحث - في نطاق الموارد الموجودة - تنفيذ تلك التوصيات الرامية إلى زيادة الشفافية وإلى الكفاءة الإدارية الشاملة. ويطلب أيضاً إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس في دورة تنفيذية عن نتائج هذا البحث وعن الإجراء الذي يمكن اتخاذه فيما بعد.

اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٢٦- يرى المجلس إدماج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد. ويحيط المجلس علما بأن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية اعتمدت في دورتها العشرين المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ قراراً ارتأت فيه توصية الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تصبح تلك اللجنة لجنة من لجان مجلس التجارة والتنمية تحت اسم "اللجنة المعنية بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية". ودون إخلال بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في شأن هذه التوصية، يود المجلس الاستجابة للطلب الموجه إليه في ذلك القرار في أقرب وقت ممكن ويطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يعمل بما يتفق مع ذلك.

القضايا المالية والبرنامجية

٢٧- يوافق المجلس على أن مشاركة الخبراء والمسؤولين المعنيين بصياغة السياسات أمر مفيد بصفة خاصة وينبغي التوسع فيه. إلا أنه يعترف بأن هذه المشاركة من جانب البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً بصفة خاصة، تظل غير كافية. وبغية تيسير مشاركة مجموعة عريضة من البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، يقرر المجلس أن يدرس إمكانية تمويلها من الميزانية البرنامجية تحت بنود الميزانية المتعلقة بسفر الممثلين، وهو يطلب إلى الأمانة عرض الآثار المالية التي تترتب على هذا الاقتراح في الدورة التالية للمجلس.

٢٨- وفي ضوء نتائج استعراض منتصف المدة، سوف يستعرض المجلس الأولويات فيما بين البرامج الفرعية في الخطة المتوسطة الأجل. وحدد المجلس، في تنقيح الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ الذي أجري عقب الأونكتاد الثامن، البرامج الفرعية التي ستكون لها أولوية عالية. وستقوم الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها القادمة (الثالثة والعشرين) المقرر عقدها في الفترة ٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، باستعراض التنقيحات في الخطة المتوسطة الأجل، وبعدها يبت المجلس فيما يتعين إجراؤه من تغييرات في الأولويات فيما بين البرامج الفرعية نتيجة لذلك.

الجلسة العامة ٨٤٣
٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤

المرفق

اختصاصات الأفرقة العاملة المخصصة

أولا- اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة

إن مجلس التجارة والتنمية

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بصيغته المعدلة، وإلى "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة فضلاً عن الفقرة ٣٨ - ٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١ التي تعترف بأنه "ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، آخذا في اعتباره أهمية الترابط بين التنمية والتجارة الدولية والبيئة، وأن يقوم بدور هام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفقا لولايته في مجال التنمية المستدامة".

وإذ يشير إلى جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما الفقرة ٢-٢١ التي تطلب إلى الحكومات أن تسعى لجعل سياسات التجارة الدولية والبيئة سياسات متداعمة لصالح التنمية المستدامة من خلال المحافل المتعددة الأطراف بما فيها الغات والأونكتاد،

وإذ يحيط علماً بأن مجلس التجارة والتنمية، في الجزء الأول من دورته الأربعين، ركز دور الأونكتاد على تحليل ومناقشة السياسات، وعلى العمل المفاهيمي، وإيجاد توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن الترابط ما بين السياسات التجارية والبيئية، ونشر المعلومات بين واضعي السياسات، وتوفير التشجيع والمساعدة لبناء القدرات،

يقرر أن ينشئ فريقاً عاملاً مخصصاً معنياً بالتجارة والبيئة والتنمية يبحث، بغية تعزيز التنمية المستدامة، في الروابط بين سياسات التجارة والبيئة والتنمية وما يتعلق بها من سياسات، مع إيلاء اهتمام خاص إلى المشاكل والظروف الخاصة للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً فيما بينها، وتكون له الاختصاصات التالية:

١- بحث آثار السياسات البيئية، ومعايير ونظم الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية، لا سيما في البلدان النامية وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً فيما بينها، والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، آخذا في الاعتبار الآثار المالية والتكنولوجية؛

٢- تحديد وتحليل أدوات السياسات البيئية الناشئة التجارية الأثر، مع مراعاة الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل ضمان الشفافية والاتساق في جعل السياسات البيئية والتجارية سياسات متداعمة؛

٣- استكشاف الفرص السوقية وآثارها بالنسبة للمصدرين مما يمكن أن ينجم عن الطلب على المنتجات "المواتية للبيئة"، آخذا في الاعتبار المنافع والتكاليف المقترنة بتقليل الآثار البيئية السلبية على عمليات الانتاج والاستهلاك. ويبدأ عمل الفريق العامل بالنظر في سبل ووسائل تعريف المنتجات المواتية للبيئة وإصدار الشهادات لها؛

٤- دراسة مخططات وضع العلامات الايكولوجية وإصدار الشهادات البيئية، والإمكانات المتاحة للتعاون الدولي في هذا الميدان، آخذا في اعتباره المصالح التجارية والمصالح الإنمائية المستدامة للبلدان المنتجة، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويبدأ عمل الفريق العامل بالتركيز على:

(أ) تحليل مقارن للمخططات الراهنة والمزمعة بغية مناقشة مفاهيم من مثل الاعتراف المتبادل بالعلامات الايكولوجية والمكافئات فيما بين الأهداف والمعايير البيئية؛

(ب) بحث إمكانات مراعاة مصالح البلدان النامية في صياغة معايير العلامات الايكولوجية.

٥- ينبغي للفريق العامل أن يحدد للبحث المجالات التي يتعين فيها تعزيز التعاون التقني؛

٦- ينبغي تنسيق عمل الفريق العامل مع عمل غيره من اللجان والأفرقة العاملة بما في ذلك اللجنة الدائمة المعنية بالسلع الأساسية.

٧- يجوز للفريق العامل أن يوصي المجلس بأن ينظر في إنشاء أفرقة خبراء.

٨- ينبغي أن يكون عمل الفريق العامل مكملاً لعمل الهيئات الدولية الأخرى، مع مراعاة ضمان عدم حدوث ازدواج. وينبغي للفريق العامل التماس سبل ووسائل تعزيز الترابط فيما بين الأونكتاد وغيره من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية العاملة في هذا الميدان، آخذا في اعتباره المقررات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في اجتماعها الثاني.

٩- ينجز الفريق العامل عمله قبل الدورة التاسعة للمؤتمر. ويجوز له أن يقدم تقارير مرحلية ويرفع تقريره النهائي عن نتائج عمله إلى مجلس التجارة والتنمية.

١٠- يقوم الفريق بتخطيط الجدول الزمني لعمله وفقاً للممارسة المتبعة، مراعياً في ذلك عبء العمل والحاجة إلى إنجازه قبل الدورة التاسعة للمؤتمر.

ثانيا- اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بدور المؤسسات في التنمية

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بصيغته المعدلة، وبوثيقة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، يقرر مجلس التجارة والتنمية، وقد أجرى استعراض وتقييم منتصف المدة لبرامج عمل الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد، اللذين دعا إليهما الأونكتاد الثامن، أن ينشئ فريقاً عاملاً مخصصاً معنياً بدور المؤسسات في التنمية، تكون له الاختصاصات التالية:

١- ينبغي للفريق العامل تحليل العلاقة بين تنمية قدرة مؤسساتية محلية، لا سيما بصدد تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبين العملية الإنمائية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة أقل البلدان نمواً.

٢- ينبغي للمواضيع المختارة للتحليل أن تشمل:

(أ) دور الدولة في إيجاد بيئة تمكن من تعزيز روح المبادرة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فيما يتعلق بالمواضيع التالية:

'١' الإطار التنظيمي وهياكل الحوافز؛

'٢' تنمية الموارد البشرية؛

'٣' بناء المؤسسات والدعم المؤسسي؛

'٤' القطاع غير الرسمي وإدماجه في الاقتصاد الرسمي؛

(ب) الروابط بين تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأسواق رأس المال والأنظمة المصرفية:

'١' توليد المدخرات المحلية؛

'٢' الوصول إلى أسواق رأس المال وغيرها من مصادر التمويل؛

(ج) تنمية الصادرات ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع إيلاء المراعاة الواجبة للميزات الممكنة الناشئة عن عملية العولمة؛

(د) تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون التقني دعماً لتنمية السياسات التي تعزز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣- ينبغي لعمل الفريق العامل أن يجري في تتابع متدرج وفقاً للفقرات من ٤٩ إلى ٦٠ من التزام كرتاخينا. وتمشيا مع ما هو منصوص عليه في التزام كرتاخينا، لا سيما في الفقرتين ١٨ و٤٧، ينبغي أن يستلهم الفريق العامل الحاجة إلى تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن مبادئ واستراتيجيات تدابير السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تعزيز الآفاق الإنمائية للدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية. وينبغي للفريق أن يوفر محفلاً لتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء من أجل تمكينها من أجل استلهام الدروس المناسبة لصياغة وتنفيذ السياسات على المستويين الوطني والدولي ومن أجل التعاون الاقتصادي الدولي.

٤- ينبغي تنسيق عمل الفريق العامل مع عمل غيره من اللجان والأفرقة العاملة.

٥- ينبغي أن يكون عمل الفريق العامل مكملاً عمل الهيئات الدولية الأخرى مع مراعاة ضمان عدم حدوث ازدواج.

٦- يجوز للفريق العامل أن يوصي مجلس التجارة والتنمية بأن ينظر في إنشاء أفرقة خبراء.

٧- يجوز للفريق العامل أن يتقدم بتقارير مرحلية ويرفع تقريره النهائي عن نتائج عمله إلى مجلس التجارة والتنمية.

ثالثا- اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بصيغته المعدلة، ووثيقة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، فإن مجلس التجارة والتنمية، وقد أجرى استعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج جهاز الأونكتاد الحكومي الدولي اللذين دعا إليهما الأونكتاد الثامن، يقرر أن ينشئ فريقاً عاملاً مخصصاً معنياً بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد، تكون له الاختصاصات التالية:

١- تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، في قطاعات وأسواق معينة، بغية تعزيز قدرة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية المعنية على الاستفادة الكاملة من تلك الفرص؛

٢- تعزيز فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة الناجمة عن اتفاقات جولة أوروغواي ومتابعتها، وتحديد مجالات وكيفية إمكان مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية المعنية، على:

(أ) الاستفادة من الفقرات الخاصة في الوثيقة الختامية التي تنص على المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية؛ و

(ب) تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والانتفاع منها؛

٣- تحليل طرائق إنفاذ المقرر المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية؛

٤- تحديد المجالات التي يتعين فيها تعزيز التعاون التقني.

٥- يخضع اضطلاع الفريق العامل بولايته لتوجيه مجلس التجارة والتنمية ويأخذ في اعتباره على وجه الخصوص ما أجراه المجلس من تحليل وتقييم متعمقين لنتائج جولة أوروغواي.

٦- ينبغي أن يكون عمل الفريق العامل مكملاً لعمل غيره من الهيئات الدولية مع مراعاة ضمان عدم حدوث ازدواج.

٧- يجوز للفريق العامل أن يتقدم بتقارير مرحلية ويرفع تقريره النهائي عن نتائج عمله إلى مجلس التجارة والتنمية.

باء - إجراءات أخرى

١ - إنشاء لجنة تحضيرية تعنى بندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة.

أحاط مجلس التجارة والتنمية علما، في جلسته العامة ٨٤٣ (الختامية) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ بتقرير الفريق العامل المخصص للكفاءة في التجارة عن دورته الثالثة (عمم على المجلس في TD/B/40(2)/L.5)[٢] وعملا بالتوصية التي يتضمنها هذا التقرير وافق على إنشاء لجنة تحضيرية تعنى بندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، التي ستجتمع في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ مع إمكانية العودة إلى الانعقاد، إن اقتضى الأمر، لمدة أسبوع في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ووافق المجلس كذلك على أن يكون مكتب الفريق العامل المخصص هو مكتب اللجنة التحضيرية.

ووافق المجلس كذلك على أن يكون باب الاشتراك في الندوة مفتوحا أمام كافة الدول الأعضاء في الأونكتاد وكافة المراقبين الذين يهمهم الأمر وفقا للممارسة المتبعة.

٢ - اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح

قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٤٣ (المغلقة) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، تفويض السيد غوندوز أكتان (تركيا) بصفته رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس، بمواصلة مشاوراته حول هذا الموضوع. وقرر المجلس، علاوة على ذلك، إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس على النحو التالي: "قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح".

---

(٢) صدر في وقت لاحق في الشكل النهائي في TD/B/40(2)/25-TD/B/WG.2/13.

بيان

أعرب المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (اليونان) عن أسف هذا الاتحاد لعدم التوصل مرة أخرى، برغم ما بذله السيد أكتان من جهود لا تعرف الكلل، إلى توافق في الآراء حول هذه القضية أثناء الدورة الراهنة للمجلس. والاتحاد الأوروبي يفهم أن إنشاء أي فريق لا بد وأن يستند إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في الأونكتاد. وأخيرا قال إن الاتحاد الأوروبي يخشى من أن يكون لاستمرار ممارسة كهذه، تواصلت الآن لمدة تقارب السنتين، وقع سلبي على الأونكتاد.

٣ - مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات

وافق مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٤٣ (الختامية) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ وبالنظر إلى تواصل المشاورات التي يجريها الرئيس، على أن تدرج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة التنفيذية المقبلة للمجلس.

ثانيا - موجز للمداولات

استعراض وتقييم برامج العمل (منتصف المدة)

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١- كانت الوثائق التالية معروضة على المجلس لنظره في هذا البند:

"موجز مقدم من الموظف المسؤول عن الأونكتاد لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة" (TD/B/40(2)/L.7)

"التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" - تقرير من إعداد السيدة مارغريت ج. أنستي بمساعدة السيد ليلاناندا دي سيلفا، الخبيرين الاستشاريين المستقلين، مقدم الى مجلس التجارة والتنمية (عمم على المجلس طي مذكرة من الأمين العام للأونكتاد بعنوان "استعراض سياسات التعاون التقني" (TD/B/40(2)/14).

٢- وذكّر الموظف المسؤول عن الأونكتاد، لدى عرض موجزه لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض منتصف المدة (TD/B/40(2)/L.7)، بأن المهام الأساسية للفريق العامل قد اشتملت على ما يلي: '١' استعراض لبرامج عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية، بما في ذلك تقييم للاصلاحات المؤسسية الوارد ذكرها في الجزء الثالث من التزام كرتاخينا واستعراض لهيكل الجهاز الحكومي الدولي؛ '٢' استعراض للسياسات التي تتبع في برامج التعاون التقني للأونكتاد، على أساس التقرير المقدم من السيدة مارغريت أنستي. وكان هدف العمل هو تحقيق تكامل مختلف مجالات عمل الأونكتاد بمزيد من الفعالية وتمهيد السبيل لتعديل الأولويات فيما بين البرامج الفرعية والأنشطة في إطار الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

٣- وركّز الانتباه على النقاط الرئيسية التي جرى التأكيد عليها في الوثيقة TD/B/40(2)/L.7 فقال إن الهياكل وأساليب العمل التي أنشأها الأونكتاد الثامن قد حققت التوقعات الى حد كبير. وكان تبادل الخبرات الوطنية وآلية الأفرقة العاملة المخصصة قيّمين بصفة خاصة. وفي الوقت ذاته، تم تحديد المجالات التالية باعتبارها تتيح الفرصة للتحسين والتغيير:

(أ) بدا أن هناك ضرورة لتبسيط هيكل هيئات المجلس الفرعية وأساليب العمل. ورئي بصفة خاصة أنه ينبغي تقليل عدد الهيئات الحكومية الدولية وأنه يجب أن تكون لهذه الهيئات ولايات أكثر تركيزا

وأن تسند إليها أهداف أكثر واقعية وامكانية للتحقيق. وهناك أيضا ضرورة لتقليل عدد الاجتماعات وكذلك لجداول أعمال أسهل قيادا ولتقليل عدد الوثائق.

(ب) ويجب اتخاذ الحيطة لتفادي الازدواج، سواء داخل الأونكتاد أو على صعيد عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية وعمل المنظمات الأخرى. وفي الوقت نفسه، جرى التسليم بأنه يوجد مجال للازدواج/التكامل المثمرين.

(ج) وتتعلق مشكلة أخرى تتطلب الاهتمام بالصعوبات التي يلاقيها بعض البلدان النامية ذات الشأن، ولا سيما أقل البلدان نموا، في المشاركة في عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية.

(د) ويجب ايلاء مزيد من الاهتمام للدعوة التي ينطوي عليها التزام كرتاخينا الى جعل نتائج المداولات الحكومية الدولية أكثر توجها للسياسات والعمل، وذلك بغية الموافقة على الالتزامات القابلة للتنفيذ كلما أمكن ذلك.

٤- وبشأن مجلس التجارة والتنمية، ناقش الفريق العامل موضوع تواتر اجتماعات المجلس ومدتها ومضمونها (انظر TD/B/40(2)/L.7، الفقرة ٨). وفي هذا الصدد، اتّفق عموما على أنه يجب أن تكون بنود جدول الأعمال المختارة لينظر فيها المجلس متّسمة بقدر أكبر من شدة التركيز (المرجع نفسه، الفقرات ٩-١١).

٥- وفيما يتعلق بالدورات التنفيذية للمجلس، رئي عموما أن الدورة التنفيذية تظل آلية قيمة حتى ولو لم تواكب بشكل كامل التوقعات المرجوة منها. واتّفق عموما على أن بالامكان وضع طرائق تحقق الاستفادة المثلى من هذه الآلية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٢-١٣).

٦- وبشأن اللجان الدائمة، رأى الفريق العامل أن هذه اللجان لم تتمكّن من تنفيذ ما يكفي من برامج عملها بحيث يسمح باجراء استعراض متعمق لادائها في هذه المرحلة. وعلى أية حال، فإن التزام كرتاخينا يدعو الى إجراء هذا الاستعراض قبل الأونكتاد التاسع مباشرة. ولكن، في غضون ذلك، اقتُرح أن تكون جداول أعمال اللجان الدائمة أشد تركيزا وان تعكس أولويات واضحة (انظر أيضا المرجع نفسه، الفقرتين ١٥-١٦).

٧- وكانت الأفرقة العاملة المخصصة هي التي خصص لها الفريق العامل غير الرسمي، دون شك، أشد الاهتمام. واتّفق عموما على أن الأفرقة العاملة المخصصة الخمسة القائمة قد عالجت، ولو بدرجات متباينة، جميع العناصر الواردة في اختصاصاتها وأنه يتعين انهاء عملها.

٨- وفيما يتعلق بانشاء أفرقة عاملة مخصصة، ذكّر بأن مجلس التجارة والتنمية أنشأ بمقرره ٣٩٩ (د-٣٩) المؤرخ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، فريقا عاملا مخصصا لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح. ولم تتكلل بالنجاح جهود وضع اختصاصات هذا الفريق. وإذا استمر هذا الوضع سائدا في استعراض منتصف المدة الحالي، سيكون البديل، في ضوء الفقرة ٩٩ من التزام كرتاخينا، هو وضع قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح وآثار ذلك على النمو الاقتصادي والتنمية في العالم على جدول أعمال إحدى دورات المجلس.

٩- وبوجه عام، كان من رأي الدول الأعضاء أن عدد الأفرقة العاملة المخصصة ينبغي أن يكون محدودا قدر الإمكان لمعالجة المواضيع بشكل متعمق وينم عن الخبرة. لذلك، أوصي بأن ينظر المجلس في إنشاء ما لا يزيد على ثلاثة أفرقة أخرى. وكشفت المناقشات التي جرت في الفريق العامل عن وجود قدر كبير من التأييد لإنشاء ثلاثة أفرقة عاملة مخصصة جديدة تركز على التوالي على مواضيع مشمولة بالمواضيع الواسعة الثلاثة التالية: البيئة والتجارة والتنمية؛ المؤسسة كأداة للتنمية؛ والفرص التجارية في السياق الجديد للتجارة الدولية. (انظر اقتراحات الموظف المسؤول عن الأونكتاد الواردة في الوثيقة TD/B/40(2)/L.7، المرفق الأول).

١٠- كما أُعرب عن التأييد لعقد حلقة دراسية عن الترتيبات الاقتصادية الاقليمية وصلتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف.

١١- وفيما يتعلق بالكفاءة في التجارة، ذكّر بأن الفريق العامل المخصص المعني بالكفاءة في التجارة أوصى المجلس بأن يُنشئ في الدورة المستأنفة، لجنة تحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة. وقال إنه ربما يود المجلس أيضا أن ينظر في عقد دورة تنفيذية فور انتهاء هذه الندوة ليقرر أعمال المتابعة الحكومية الدولية للعمل في هذا الميدان.

١٢- وناقش الفريق العامل غير الرسمي أيضا موضوع دمج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد، واستعراض السياسة العامة للتعاون التقني، والقضايا المالية والبرنامجية. وقد بحثت هذه المواضيع بتوسع في الفقرات ٢٤ و٢٥ و٢٦ من الوثيقة TD/B/40(2)/L.7.

١٣- وفي الختام قال إن استعراض منتصف المدة يعتبر بشكل قابل للجدل أهم مهمة لمجلس التجارة والتنمية في هذه الفترة الفاصلة بين مؤتمرين، انه بادئ ذي بدء ممارسة في التقييم، ونظرة الى الوراء لتقدير الشوط الذي قطعه الجهاز الحكومي الدولي في تنفيذ الأهداف والتوقعات المجسدة في التزام كرتاخينا والدروس - الايجابية والسلبية - التي يمكن أخذها من التجربة حتى الآن. ولكنه كان، بشكل أهم، ممارسة في التغيير والتكييف المؤسسي المبدع ومجهودا تطلعيا لتصميم ووضع الهياكل الحكومية الدولية

وبرامج العمل التي تتيح للأونكتاد أن يتماشى مع العالم المتغير وأن يسير قدما في الدرب المتوخى في كرتاخينا. والمهمة ليست سهلة، وسيتعين على المجلس دون شك في الأيام الثلاثة القادمة أن يواجه بعض الخيارات المعقدة وأن يبحث باجتهاد عن تسويات مقبولة. لكن البشائر جيدة. وقال إنه إذ تشرّف برئاسة الفريق العامل غير الرسمي فقد ساده شعور بأن عمل الفريق غير الرسمي كان في حد ذاته نموذجا لنوع التفاعل الحكومي الدولي المتوخى في كرتاخينا وهو: حوار صريح ولكنه بناء، مجهود عملي لتحديد القضايا والعثور على حلول، ممارسة جماعية في بناء توافق الآراء المبني على ادراك المصالح المشتركة الأساسية الى جانب الاعتراف بوجود اختلافات هامة ولكنها قابلة للتسوية. وهكذا، تحققت بداية طيبة بشأن استعراض منتصف المدة. ومتى اتخذ المجلس قرارا بشأن الجهاز الحكومي الدولي الذي سيُنشأ الى حين انعقاد المؤتمر القادم، لن تتوقف المسألة هنا بالطبع. فإن مهمة انشاء الجهاز الجديد وتشغيله ستنطوي دون شك على خيارات معقدة وعلى بحث عن تسويات مقبولة. ولكنه، يعتقد في هذا المجال أيضا بأن البشائر جيدة على السواء.

١٤- وأعربت السيدة مارغريت أنستي، لدى عرض تقرير الخبيرين الاستشاريين المعنون "التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" TD/B/40(2)/14، عن شكرها لما تلقاه الخبيران الاستشاريان من تعاون من جانب ممثلي الحكومات وموظفي الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وغيرهما من المنظمات الدولية. وقالت إن هذا التعاون قد سهّل إكمال التقرير في الوقت القصير جدا ومع الموارد المحدودة المتاحة.

١٥- وقالت إنه لم يكن على الخبيرين الاستشاريين أن يباشرا عملهما من فراغ، نظرا الى أن الأونكتاد الثامن كان قد وضع توجيهات واضحة للسياسة العامة بشأن الدور المركزي والوظائف الرئيسية لبرنامج التعاون التقني الخاص بالأونكتاد بما يفيد وجوب تقويته وتوسيعه وادراجه في جميع مجالات عمل الأونكتاد ذات الصلة بالموضوع. وكان الهدف هو تحقيق تعاون بين السياسة العامة والوظائف البحثية من جهة والأنشطة التنفيذية والتقنية من جهة أخرى. لذلك، لم تكن مهمة الخبيرين الاستشاريين هي اقتراح سياسات جديدة بل كانت تقديم اقتراحات بشأن كيفية امكان وضع توجيهات كرتاخينا الخاصة بالسياسة العامة موضع التطبيق.

١٦- وتعذر إجراء تقييم كامل لنتائج التعاون التقني للأونكتاد وتأثيره نظرا الى القيود من حيث الوقت والمال التي حالت دون إجراء زيارات ميدانية. ومع ذلك، أجري استعراض شامل للتجربة الماضية على أساس الآراء التي تم الحصول عليها من حكومات البلدان المانحة والمستفيدة، والممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وموظفي الأمانة، وغيرهم من الأفراد. وعلى العموم، حظي التعاون التقني للأونكتاد باستعراضات مؤيدة من جميع الجهات. ويحتوي التقرير بعض التعليقات الانتقادية ولكن هذه التعليقات بناءة بطبيعتها وموضوعة كأساس لاقتراحات الخبيرين الاستشاريين بشأن التحسينات المقبلة.

١٧- وقد تضمّنت الوعود الأساسية الواردة في التقرير التقيد بأحكام التزام كرتاخينا بشأن التعاون التقني، والحاجة الى سياسة مترابطة للتعاون التقني، ونهجا حساسا وعمليا لمعالجة مسائل الادارة والجوانب المؤسسية (الداخلية والخارجية على السواء) لا ينطوي على عمليات هامة لاعادة التنظيم الداخلي (القيادة والمواقف كانت أهم العناصر)، وضرورة إبقاء التكاليف منخفضة وتجنب الاضافة الى الميزانية العادية. وفي مسألة التكاليف، كان الخبيران الاستشاريان عالمين، بدقة، بالقيود على الموارد، ولذلك أبقيا المتطلبات متواضعة قدر الامكان. وكان التركيز في التقرير على تحسين استخدام الموارد الموجودة وعلى البحث عن مصادر جديدة، ابتكارية للتمويل.

١٨- وبينما وردت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية في الفرع السابع، فإن النهج العملي المعتمد يعني أن التوصيات واردة في مواضع متفرقة من التقرير. وقد حُدّدت التوصيات بأنها من النوع الجريء. وأكدت المتكلمة أن معظم التوصيات يمكن تنفيذها حالا. فهي لا تنطوي على تغيير في السياسة العامة يتطلب قرارا حكوميا دوليا.

١٩- وقالت ملخصة الاتجاه الرئيسي للتوصيات إنه ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تضع سياسة متماسكة للتعاون التقني ضمن إطار السياسة العامة الذي اعطته فعلا الدول الأعضاء. والانتقاء أمر أساسي لأسباب تتعلق بالمالية والتأثير، وفي هذا الضوء، اقترح التقرير أن تؤخذ المبادئ التالية في الاعتبار:

- الميزة النسبية؛
- التكامل؛
- التدخلات الاستراتيجية والحفازة؛
- المميزة؛
- التركيز على الفقراء وعلى أقل البلدان نموا.

وينبغي جوهريا أن يجري مزيد من التأكيد على تقديم المشورة بشأن السياسة العامة. وفي هذا الصدد، كان هناك اقتراح بخصوص قدرة "على إطفاء النار" متعددة التخصصات، باستخدام الموارد الموجودة. لكن هذا ينبغي أن لا يعني التخلي عن المساعدة في مجال التحسينات الاجرائية والتنفيذية وهي مجالات قدم فيها الأونكتاد مساهمات كبيرة جدا الى البلدان النامية في السنوات الأخيرة.

٢٠- وقالت فيما يتعلق بالجوانب الادارية والمؤسسية إن الاقتراحات المتعلقة بالطرائق والأساليب الابتكارية والفعالة من حيث التكلفة ليست شاملة. وقبل كل شيء، ثمة حاجة الى تعزيز صفات كالقدرة المبدعة وروح التعاون في الداخل، والى اعتماد نهج تجريبي، رائد، والتعلم بالتقييم وبالتجربة. وينبغي عدم محاولة عمل كل شيء حالا بل يجب القيام ببداية. ففي مجال التدريب، مثلا، يجب استحداث نواة حالا لضمان اتباع نهج أكثر تنظيما إزاء التدريب، على غرار برنامج التدريب التجاري TRAINEX ويمكن أن يكون معهد التنمية التجارية المقترح هدفا أطول أجلا.

٢١- وفي مسألة التنظيم الداخلي، أوصى التقرير بالقيام بتقوية متواضعة لوحدة سياسة وتنسيق التعاون التقني لتشجيع حدوث تماسك أكبر دون الانتقاص من مزايا الادارة اللامركزية. وثمة أيضا اقتراح بخصوص لجنة تعاون تقني داخلية صغيرة.

٢٢- وعلى الجهة الخارجية، يتسم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بأهمية كبيرة بالنسبة الى الحوار المتعلق بالسياسة العامة والى تعبئة الموارد، ورحّبت بالتطورات المشجعة التي حدثت في هذا المجال في الآونة الأخيرة. وأعربت أيضا عن سرورها لمعرفة أن المحادثات قد بدأت فعلا مع المدير التنفيذي المعين لمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات بشأن تحسين آليات التنسيق. وفيما يتعلق بانشاء المنظمة العالمية للتجارة، قالت إن الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة الى الأونكتاد ضخمة وتتجاوز حدود التعاون التقني. ومع ذلك، وكما جاء في التقرير، فقد رأى الخبيران الاستشاريان أن هذا التطور يتطلب دورا أكبر، لا دورا أضعف، للأونكتاد في ميدان التعاون التقني. وبوجه خاص، سيقتضي الأمر تعديل وتعزيز التعاون التقني للأونكتاد بغية الاستجابة للطلبات الجديدة في المجالات التالية: التعريف والتحليل المفاهيمي؛ بناء توافق الآراء التقني؛ ومساعدة البلدان في مهمة تعديل سياساتها الداخلية والخارجية لجعلها تتفق مع القواعد التجارية المتعددة الأطراف الجديدة. وكررت الاعراب عن الأمل بأن الحكومات، في مواصلتها تحديد دور المنظمة العالمية للتجارة ووظائفها، ستتجنب الازدواج وستسعى بالأحرى الى تنمية أوجه التكامل الواضحة بين المنظمتين، لا سيما في مجال التعاون التقني. وأخيراً، على المستوى الحكومي الدولي، لا بد من إنعام النظر بقدر أكبر في أنشطة التعاون التقني واجراء استعراضات أكثر تكرارا للسياسة العامة.

٢٣- وقالت بشأن مسألة تعبئة الموارد واستخدامها إن التأكيد جرى على التبرعات، نظرا الى فلسفة التقرير الأساسية المتمثلة في الحد من التكاليف. ويمكن أن تكون هذه التبرعات متواضعة في البداية، لكن ثمة حاجة حقيقية الى مزيد من القدرة على التنبوء والمرونة. وفي هذا الضوء، اقترح التقرير إنشاء صندوق استئماني عام يمكن أن يبدأ على أساس عملي، تجريبي، شاملا الاعتمادات المخصصة والاعتمادات غير المخصصة على السواء. وتضمنت الاقتراحات المتعلقة بمصادر التمويل غير التقليدية ترتيبات بخصوص استرداد التكاليف، والتمويل الذاتي، وخفض التكاليف التنظيمية والادارية من بينها دراسة جدوى من أجل

شركة للاستشارة ذات تمويل ذاتي لتسويق خدمات الأونكتاد في ميادين معينة. وأكد التقرير أيضا على أهمية توفير أشكال عينية وفكرية للمساعدة.

٢٤- هذا، ويبقى واقعان لا جدال فيهما إذا قصدت الحكومات إعطاء مفعول لأحكام التزام كرتاخينا. الأول هو وجوب قيام مزيد من التنسيق المالي بين استخدام أموال الميزانية العادية والأموال الخارجة عن الميزانية إذا أريد استخدام الموارد الموجودة أمثل استخدام وإذا أريد تحقيق التنسيق المفاهيمي المنشود بين تحليل السياسة العامة والتعاون التقني. ثانيا، سيتعين على المدى الطويل العثور على مزيد من الأموال، من أي مصدر، إذا أريد توسيع التعاون التقني للأونكتاد.

٢٥- وفي الختام صرّحت بأن الخبيرين الاستشاريين استهدفا تقديم اقتراحات عملية، واقعية، يمكن مباشرة تنفيذها فورا على أساس تدريجي. وقالت إن من الأساسي ألا تُفقد القوة الدافعة الحالية ومن الضروري أن يبدأ العمل الآن. وبخصوص التوصيات الواردة في الفقرات ١١٥-١٤٠ قالت إنه يمكن للأمانة أن تتخذ اجراءات بشأن جميعها ما عدا الفقرات ١٣٠ و١٣٢ (الفقرة الفرعية ج) و١٣٦ و١٣٨ التي تتطلب قرارا سابقا من المجلس. لذلك، فإنها تتطلع الى رؤية بعض التوصيات، على الأقل، وقد نفذت فورا بغية تعزيز فعالية التعاون التقني للأونكتاد وصلته بالموضوع وفوائده لجميع الدول الأعضاء.

٢٦- وقال الرئيس إنه يتضح من تقرير الموظف المسؤول ومحتويات الوثيقة TD/B/40(2)/L.7 أن تقدماً كبيراً قد أُحرز وأن هناك توافقاً في الآراء بدأ يتبلور على نطاق واسع بشأن معظم القضايا وهو يحتاج الآن إلى لمسة نهائية ليأخذ صورة مقرر يصدر عن المجلس بشأن جمّاع جوانب آلية الأونكتاد الحكومية الدولية. ولذا فهو يحث الوفود على أن تنتهي بأسرع ما يمكن من المناقشات العامة والمداولات الواسعة التنوع، وأن تركز انتباهها على صيغة الاتفاق الذي يمكن أن يعتمده المجلس في صورة توصيات ومقررات، استجابة للفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا. واستلفت أيضا الانتباه إلى عمليات التقييم التي قدمها من كلفوا برئاسة اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة استجابة لطلبه، والتي عممت على الوفود في صورة مذكرة.

٢٧- وشكر الرئيس السيدة مارغريت أنستي على كلمتها الوافية الشافية. وأعرب، باسم جميع أعضاء المجلس، عن تقديره لها ولزميلها السيد ليلانادا دي سيلفا على التقرير الممتاز الذي أعداه عن برنامج الأونكتاد للتعاون التقني. ويعتبر التعاون التقني الجانب العملي لنشاط الأونكتاد الذي يفيد البلدان النامية مباشرة. ويصور التقرير بوضوح بعض نتائج ومنافع النشاط الذي يقوم به الأونكتاد في مجال التعاون التقني ويقدم اقتراحات وتوصيات لتعزيز ذلك التعاون. ومن هنا، فهو يشكل جزءاً هاماً من أجزاء استعراض منتصف المدة الجاري لبرامج العمل. وأعرب أيضاً عن تقديره للبلدان والمنظمات التي قدمت، ومنها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الدعم لجهود البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجالي التجارة

والتنمية، من خلال الخدمات التقنية والخبرة التي يوفرها الأونكتاد. فإن دعمها لهذا العمل يشهد بجدواه وفعاليته.

٢٨- ويستحق تقرير الخبيرين الاستشاريين أكبر قدر من العناية من جانب المجلس. فهناك عدد من التوصيات يعالج، كما أوضحت السيدة مارغريت، قضايا يمكن للأمانة ذاتها أن تتصرف فيها، على ضوء ما يسفر عنه الاستعراض الجاري. وهناك توصيات أخرى موجهة إلى الدول الأعضاء ربما تحتاج إلى مزيد من التفكير قبل البت في كيفية العمل بها. وقال إنه يشجع الوفود على أن تتقدم بأفكارها بصدد هذا الموضوع خلال هذه الدورة بقدر المستطاع.

٢٩- وتحدث ممثل فنلندا، بوصفه رئيساً للفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة، فقال إن الفريق العامل قد أنجز المهام التي أسندت إليه في مجال ولايته. وقد انطوت المناقشات، التي كانت صريحة وبناءة وعملية، على قيمة كبيرة في حد ذاتها، وأثراها مشاركة الخبراء الذين اشتركوا في المداولة. ويعتبر المرفق الأول بالتقرير النهائي للفريق العامل (TD/B/40(2)/21) ثبتاً هاماً للعيوب التي يتعين تلافيها عند صياغة برامج الخصخصة. ووجه العناية أيضاً إلى الفقرة ١٧ من الوثيقة الرئيسية التي تبسط توصيات الفريق العامل ليوالي الأونكتاد وسائر المنظمات العمل بشأنها. وفي معرض الاشارة إلى الشكل الذي قد يأخذه العمل المقبل في مجال الخصخصة، قال إنه يقر بضرورة تجميع المواضيع معاً إزاء ضيق الموارد. إلا أنه حذر من خطر الافراط في تركيز العناصر المختلفة. وفي ضوء هذا حث على إلغاء الفقرة ٢ من القضايا التي يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل المخصص المعني بالمؤسسات كأداة للتنمية، المقترح. (انظر الوثيقة TD/B/40(2)/L.7، المرفق الأول، الصفحة ٩).

٣٠- وتحدث ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي فهنأ الخبيرين الاستشاريين، السيدة مارغريت أنستي والسيد ليلانادا دي سيلفا على استعراضهما وتقييمهما العميقين والمتوازنين لعمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني. ولما كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي شريكا للأونكتاد في كثير من أنشطة التعاون التقني، فإن لهذه الدراسة أهمية وقيمة كبيرتين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي نفسه. ولاحظ بارتياح أن معظم البرامج التي شارك برنامج الأمم المتحدة الانمائي فيها حظيت بتأييد كبير من الحكومات المشاركة. ولكنه لاحظ أيضاً دعوة الخبيرين الاستشاريين إلى زيادة المساهمة في تنمية الموارد البشرية وإلى الأخذ بنهج تجزيئي في تلبية مختلف حاجات وطلبات البلدان النامية.

٣١- وقد سرّ برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يتوخى التقرير نهجاً تطلعياً. فقد قام بتحليل البيئة الخارجية المتغيرة التي سوف تعمل برامج التعاون التقني فيها في المستقبل - ذلك التغيير الذي أحدثته التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والاتصالات والاصلاح الاقتصادي. فنحن بصدد عالم انهار فيه التقسيم القديم شرق - غرب، وحدث فيه تحول في تقسيم الشمال والجنوب. وقد يحل محل ذلك تقسيم جديد للعالم

ينقل خطوط التصدع التي كانت بين البلدان إلى داخل هذه البلدان. على أنه لا ينبغي نسيان أن هناك أكثر من مليار شخص مستبعدون من المجرى الاقتصادي العام، في تلابيب الفقر. فبالنسبة لهؤلاء، لم يتغير العالم البتة.

٣٢- وقد انخرط أيضا برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وهو يواجه التغير وضرورة التغيير، في عملية تفكير وإعادة تعريف للأمور. فبدأ المدير في حوار حول السياسة العامة مع أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والوكالات في منظومة الأمم المتحدة ومع الموظفين أنفسهم حول الاتجاهات والأهداف المقبلة للبرنامج. وعملية الحوار هذه مستمرة، وسوف تتخذ الخطوة التالية في غضون عشرة أيام في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٣٣- على أن هناك في هذه العملية عناصر هامة بدأت تلوح بوضوح. ففي المحل الأول، تبلور توافق باد في الآراء على وجوب قيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتركيز طاقاته وموارده على عدد محدود من مجالات البرنامج الحساسة. ففي فترة الركود وتردي الموارد هذه التي يزداد فيها الشك في جدوى المعونة الانمائية وفعاليتها وتأثيرها، لا بد من أن يعاد تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال التعاون التقني وداخل منظومة الأمم المتحدة. ولئن لم يكن هناك شك في عالمية البرنامج، فإن الجزء الأعظم من موارده سوف توجه صوب البلدان الأفقر من غيرها. أضف إلى ذلك أن الموضوع الرئيسي الذي سوف يعنى به البرنامج في المستقبل قد يتمحور حول مفهوم التنمية البشرية المستدامة. والمراد بذلك هو دعم السياسات التي تضع الناس في مكان القلب من التنمية. وقد لخص مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي هذا المفهوم في عبارة نابضة بالحياة حين دعا إلى نمط يمارس في التنمية "للفقراء، لفرص العمل، للمرأة، وللطبيعة".

٣٤- ويتعلق الأمر هنا بمواضيع متعارضة تتجاوز الهياكل التقليدية والقطاعية التي كانت تشكل المبدأ في تنظيم التعاون التقني لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الماضي. وعلى البرنامج أن يسعى، في تلبيتها، إلى العثور على سبل جديدة للعمل مع البلدان الشركاء ومع منظومة الأمم المتحدة على حد سواء. وقد بدأ يظهر للعيان، بفضل أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، نموذج جديد للتعاون التقني في الأمم المتحدة:

- فقد حدث تحول عن الأعداد الكبيرة للمشاريع الصغيرة إلى العدد الصغير من البرامج المركزة؛

- وأعيد تصويب هدف المساعدة في الأمم المتحدة حتى تزيد عنايتها بنشاط السياسة العامة وتقل بتنفيذ المشاريع؛

- ويضطلع الشركاء الوطنيون أنفسهم بقدر أوفر من تنفيذ المشاريع. وقد انطوى القرار ١٩٩/٤٧ على ابتكار هام آخر هو إعداد مذكرات عن الاستراتيجيات القطرية للأمم المتحدة. وتقع على الحكومات مسؤولية وضع الأولويات الوطنية وضمان التنسيق مع شركائها في التنمية. على أن الجمعية العامة شجعت منظومة الأمم المتحدة على التماس قدر أوفر من التماسك والتنسيق في أنشطتها التنفيذية في سياق مذكرات الاستراتيجيات القطرية، إذا رغبت الحكومة المضيفة في ذلك. وهذا هو المجال الذي يستطيع بعد السياسة العامة في عمل الأونكتاد أن يجد له فيه دوراً على المستوى القطري. فسوف يعمد برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى تشجيع المنسقين المقيمين في البلدان التي تختار إعداد مذكرات استراتيجية قطرية إلى الإفادة من المعرفة الفنية والمهارات التحليلية التي تتوفر للأونكتاد في هذا السبيل.

٣٥- هذا وقد عمد برنامج الأمم المتحدة الانمائي على المستوى العالمي، إلى تجديد الحوار مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة حول المواضيع التي ذكرها. وقد أنشئت لهذا الغرض أفرقة عاملة مشتركة مع مختلف وكالات الأمم المتحدة ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الانمائي يستكشف مع الأونكتاد إمكانية انشاء فريق مشترك بينهما. ويعلق المدير أهمية كبيرة على هذه المبادرات وسوف يطرح على المجلس التنفيذي، في شهر حزيران/يونيه، مجموعة جديدة من التدابير التي تستهدف دعم تسهيلات الدعم التقني وتوفير الدعم المالي لنوع من الشراكة الفنية بينه وبين الوكالات. وسوف يمتد مقترحه فيشمل انشاء مرفق جديد لدعم الوكالات الصغيرة تقنياً.

٣٦- واستطرد فقال إن باستطاعة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في رأيه أن يتعاونا لإنجاح هذا النموذج الجديد للتعاون التقني. فالأونكتاد يملك المهارات التحليلية والقدرات اللازمة لرسم السياسات، وفي ذلك تكميل لخبرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ادارة العمليات والبرمجة القطرية. ويمكن الجمع بين هذه المزايا النسبية لدعم التنمية البشرية المستدامة. فالفقر والتجارة والبيئة والادارة الاقتصادية قضايا مترابطة ذات أهمية قصوى للبلدان الأعضاء في كل من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. والتنمية البشرية المستدامة ليست حكراً - كولاية - على برنامج الأمم المتحدة الانمائي. فهي مفهوم يستطيع أن يضفي نوعاً من التماسك والمعنى على مهمة الأمم المتحدة الشاملة في مجال التنمية. وهي بهذا الوصف أكبر من مجموع موارد البرنامج. ولذا فإن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتطلع لمواصلة حواره مع الأونكتاد حول الاتجاهات المقبلة للمشاريع المشتركة في مجال التعاون التقني. ويشكل تقرير الخبيرين الاستشاريين وهذا الاستعراض للسياسة العامة عنصراً هاماً في هذه العملية.

٣٧- وأعرب الموظف المسؤول عن مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات عن تقدير المركز للخبيرين الاستشاريين ازاء تقريرهما المثير والبناء الذي سوف ييسر المناقشة إلى حد كبير في وقت حاسم

تنظر فيه أولويات التعاون التقني في قضايا السياسة التجارية من جانب الأونكتاد. وقد حظي مركز التجارة الدولية باجتماع موسع مع كل من السيدة مارغريت أنستي والسيد دي سيلفا وسرّه أن تكون آراؤه قد أخذت في الحسبان في تقريرهما.

٣٨- لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تغيرات ذات بال في الاقتصاد العالمي بما انطوت عليه من زيادات كبيرة في التجارة السلعية والخدمات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر: وحين يضم كل هذا إلى برامج الاصلاح الاقتصادي في كثير من البلدان، ولا سيما البلدان المارة اقتصادها بمرحلة انتقالية، يتضح أن قطاع التجارة الخارجية قد أصبح محورياً في عملية التنمية في أي بلد. كذلك، أفضى إنجاز جولة أوروغواي بنجاح إلى خلق بيئة تجارية دولية توفر فرصاً كثيرة وتحديات أيضاً للبلدان النامية.

٣٩- وتنصرف تعليقات مركز التجارة الدولية على التقرير إلى الاستنتاجات التي خلص إليها الخبيران الاستشاريان، وبصورة عامة، إلى توصياتهما. وتشير الفقرة ١٢٣ إلى التعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في برامج ومشاريع التعاون التقني. ويسره أن يؤكد، أنه إلى جانب الحوار المكثف والمتواصل يومياً بصفة غير رسمية بين موظفي المنظمتين، هناك عدد من مشاريع التعاون التقني تجري بالاشتراك بينهما على المستوى القطري والاقليمي في المواضع التي يتبين أن ولايتي المنظمتين تتكاملان فيها وكذا خبراتهما ومزاياهما النسبية. وقد أسهم مركز التجارة الدولية إسهاماً كبيراً أيضاً في أعمال الأفرقة العاملة المخصصة التابعة للأونكتاد وفي برامج محددة مثل الكفاءة في التجارة والتدريب على التجارة، والنظام الآلي للبيانات الجمركية. وسوف يسر المركز أن يزيد عدد مشاريع التنمية والتنفيذ المشتركة هذه. على أنه مع انتقال مشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى التنفيذ الوطني وازاء النهج البرنامجي الذي يتوخاه هذا البرنامج، فلا بد أن تبث الحكومات فيمن تدعوه من الوكالات إلى تنفيذ البرامج والمشاريع على الصعيد الإقليمي والقطري.

٤٠- وأشار إلى المقترحات التي أبداها الخبيران الاستشاريان في الفقرة ٩٧، وقالا فيها إنه يتعين، بمجرد تعيين مدير تنفيذي جديد لمركز التجاره الدولية، إقامة آلية أفضل للحوار حول السياسات العامة، وأيضاً تقسيم أوضح للعمل بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، فذكر أن المدير التنفيذي الذي عين حديثاً يود أن يبلغ المجلس أنه سوف يعطي أولوية عالية لاستعراض التوصيات التي قدمها الخبيران الاستشاريان، مع مراعاة الولاية المسندة لكل من مركز التجارة الدولية والأونكتاد. وفي هذا الصدد فإنه يذكر أنه حدث في الدورة الماضية للفريق الاستشاري المشترك أن قدم اقتراح لاجراء استعراض واسع لولاية مركز التجارة الدولية، وحالته المالية، وحالة موظفيه، وهيكله العام، وعلاقته بالهيئات القائمة عليه. وبعد مناقشة مستفيضة اتفق على أن يشرع مكتب الفريق الاستشاري المشترك في مشاورات غير رسمية في الوقت المناسب حول حدود اختصاصات هذا الاستعراض ووقته. وسوف تجري هذه المشاورات فور تولي المدير التنفيذي الجديد لمهام منصبه في منتصف شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤. وسوف يوفر الاستعراض في حد ذاته فرصة طيبة

لمناقشة بعض التوصيات التي تقدم بها الخبيران الاستشاريان في تقريرهما، بما في ذلك تقسيم العمل المناسب بين مركز التجارة الدولية والمنظمات القائمة عليه.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤١- اعتمد المجلس في جلسته العامة ٨٤٣ (الختامية) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، دون تعديل، مشروع الاستنتاجات والمقررات بشأن استعراض منتصف المدة الذي عمم في الوثيقة TD/B/40(2)/L.9. (للاطلاع على النص النهائي انظر الفرع الأول - ألف أعلاه، الاستنتاجات والمقررات ٤١٥ (د - ٤٠).

٤٢- وطبقا للفقرتين ١٦ و٢٠ من الاستنتاجات والمقررات ٤١٥ (د - ٤٠) قرر المجلس إنهاء عمل الأفرقة العاملة المخصصة القائمة وإنشاء الأفرقة العاملة المخصصة الثلاثة التالي ذكرها:

- الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية
- الفريق العامل المخصص المعني بدور المؤسسات في التنمية
- الفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق الجديد للتجارة الدولية.

ويُورد مرفق الاستنتاجات والمقرات اختصاصات الأفرقة العاملة الآنفة الذكر.

ثالثاً - المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١ - افتتح السيد الشريف فواز الشرف (الأردن)، رئيس المجلس في دورته الأربعين، الجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية. (للاطلاع على الملاحظات الافتتاحية التي أبداها الرئيس، انظر المقدمة).

باء - مكتب المجلس

٢ - لم يحدث تغيير في أعضاء المكتب المنتخبين في الدورة الأربعين، فكان مكتب المجلس في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين مكوناً كما يلي:

الرئيس:	السيد الشريف فواز الشرف	(الأردن)
نواب الرئيس:	السيد يوري آفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد ساتيش شاندرا	(الهند)
	السيد محمد الناصر	(تونس)
	السيد يوانيس كيناس	(اليونان)
	السيد سوهيه نيتو	(اليابان)
	السيد ريتشارد أ. بيرس	(جامايكا)
	السيد أ. بينوارغوته - سيفايوس	(إكوادور)
	السيد كلارك رودجرز الإبن	(الولايات المتحدة)
	السيد علي أحمد سحلول	(السودان)
	السيد جدينيق فينيرا	(الجمهورية التشيكية)
المقرر:	السيد مارسيل ك. ب. فان دير كولك	(هولندا)

جيم - جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة[1]

٣ - دعى الجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين للمجلس إلى الانعقاد للنظر أساساً في البند ٧ من جدول أعمال جزئه الثاني ونصه كما يلي:

٧ - استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة).

٤ - وفي جلسته العامة ٨٤٢ (الافتتاحية) المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤، أقر المجلس جدول اجتماعات دورته المستأنفة الذي عممته الأمانة. وعقد المجلس، وفقاً لذلك الجدول، جلستين عامتين - احداهما افتتاحية والأخرى ختامية - وعدداً من الجلسات غير الرسمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت لكل من الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين والدورة التنفيذية المقبلة للمجلس

٥ - في ضوء الاجراء الذي اتخذه المجلس في جلسته العامة ٨٤٣ (المغلقة) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ فيما يتصل باختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي مسألة التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح (راجع الفرع أولا - باء ٢ أعلاه) قرر المجلس أن يضيف البند الجديد التالي إلى جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من دورته الحادية والأربعين الذي تمت الموافقة عليه في الجلسة العامة ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤:

"قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح".[2]

---

(١) للاطلاع على جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس انظر TD/B/40(2)24(Vol.I)، المرفق الأول.

(٢) للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت المنقح للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين، انظر المرفق الأول أدناه.

٦ - وفي الجلسة نفسها، وفي ضوء الاجراء الذي اتخذ في إطار الفرع أولا - باء - ٣، أعلاه قرر المجلس أن يضيف إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية المقبلة البند التالي ذكره:

"مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات".

هاء - استعراض الجدول الزمني للإجتماعات

٧ - وفي جلسته العامة ٨٤٣ أيضا أعاد المجلس تأكيد موافقته على جدول أعمال الاجتماعات (TD/B/40(2)/INF.2) مع إضافة الاجتماعين الاثنين وهما الدورة الثالثة والعشرون للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (٢٠ - ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤) واللجنة التحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة (٢٧ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ١٩٩٤) مع إمكانية عقد اجتماع إضافي للجنة التحضيرية في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إن اقتضى الأمر.

٨ - ولاحظ المجلس أيضا أن أمانة الأونكتاد تعتزم الدعوة إلى عقد اجتماع للفريق المعني بالجدول الزمني لتقديم اقتراحات إلى المشاورات المقبلة التي يجريها الأمين العام للأونكتاد من أجل تحديد ميقات للأفرقة العاملة الخاصة الجديدة الثلاثة التي أنشئت الآن.

واو - اعتماد تقرير المجلس

٩ - اعتمد المجلس في جلسته العامة ٨٤٣ (الختامية) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ مشروع التقرير عن الجزء الثاني المستأنف لدورته الأربعين (TD/B/40(2)/L.8) وفوّض المقرر باستكمال التقرير على النحو الذي يراه مناسبا وبإدراج أي تعديلات تقدمها الوفود. وسوف يرفع التقرير النهائي الذي يعدّه المقرر في ظل إشراف الرئيس إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المرفقات

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية*

١ - المسائل الاجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الحادية والأربعين للمجلس

(هـ) جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة (ربيع ١٩٩٥)

٢ - الآثار الدولية لسياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط: عناصر الاستراتيجيات الناجحة للنمو والتكيّف

٣ - متابعة توصيات المؤتمر في دورته الثامنة

[يستكمل على ضوء التطورات]

---

* أقره أصلا المجلس في جلسته العامة ٨٤١ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وجرى تنقيح جدول الأعمال المؤقت هذا في ضوء نتائج استعراض منتصف المدة الذي شهدته دورة المجلس المستأنفة (٢٥ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ فأدرج فيه بند اضافي هو (البند ٨(ج)).

٤ - التنمية المستدامة: التجارة والبيئة: أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق

٥ - تحليل وتقييم نتيجة جولة أوروغواي: وبخاصة في المجالات التي تهم البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية المعنية، وأثرها على النظام التجاري الدولي ومشاكل التنفيذ

٦ - الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد

٧ - مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني

٨ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(ب) ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بكفاءة التجارة؛

(ج) قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح.

[يستكمل على ضوء التطورات]

٩ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ب) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(د) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس.

١٠ - مسائل أخرى

١١ - اعتماد تقرير المجلس.

المرفق الثاني

العضوية والحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
ألمانيا
أندونيسيا
أوروغواي
أوكرانيا
ايران (جمهورية-الاسلامية)
ايرلندا
ايطاليا
باراغواي
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بولندا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفاكيا
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق

* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر TD/B/40(2)/INF.4.

عمان	مصر
غانا	المغرب
فرنسا	المكسيك
فنزويلا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
فنلندا	النرويج
قطر	النمسا
الكاميرون	نيبال
كوبا	الهند
كوت ديفوار	هنغاريا
كولومبيا	هولندا
لكسمبرغ	الولايات المتحدة الأمريكية
ليبيريا	اليابان
مالطة	اليمن
ماليزيا	اليونان
مدغشقر	

٢- ومثلت في الدورة بصفة مراقب الدول الأعضاء الأخرى في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس:

بروني دار السلام
جيبوتي

٣- ومثل في الدورة مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات.

٤- ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
صندوق النقد الدولي

وكان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلا هو الآخر.

٥- ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الجماعة الأوروبية
جامعة الدول العربية
منظمة الوحدة الأفريقية

٦- ومثلت في الدورة المنظمة غير الحكومية التالية:

الفئة العامة:

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

- - - - -